مؤلف: **مجموعة مؤلفي بيان الإسلام**
مصدر: **موسوعة بيان الإسلام**
لتاريخ: **24/08/2020**

نص السؤال

ادعاء أن أنواع النسخ في القرآن فيها من الاضطرابات ما ينفي وقوعها أصلًا

الجواب التفصيلي

ادعاء أن أنواع النسخ في القرآن فيها من الاضطرابات ما ينفي وقوعها أصلا (*)

ون الشبهة:

القرآن، ومن هنا يثيرون التساؤلات حولها، حائكين حول الثلاثة أنواع كثيرا من الشبهات، ومن ثم يقولون: إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم، ولذا لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر دليل على الحكم، فلو نسخت دونه لأشعر ذلك بارتفاع الحكم، وهذا بدوره ملبس على المكلف، ويؤدي إلى توريطه في اعتقاد فاسد. ثم يحكمون هذه السلسلة من الأقوال الملبسة المشككة بقولهم: إن نسخ التلاو وراء هذه المطاعن جميعها وهذه التساؤلات إلى وصم التشريع بالعبث وإنكار وقوع النسخ في القرآن، للتوصل إلى التشكيك في سلامة القرآن وتمامه وعصمته.

إبطال الشبهة:

1) النسخ واقع في القرآن بأنواعه الثلاث، وقد أجمع جمهور المسلمين على ذلك لتوافر الأدلة والروايات الصحيحة على وقوعها جميعا، أما ما حاكه المدعون من أقوال وتساؤلات بغرض التشكيك فهي مردودة بأ
2) للنسخ في القرآن الكريم حكم ومقاصد عامة فضلا عن الحكم والمقاصد المنوطة بنوع بعينه من أنواع النسخ، وعدم العلم بهذه الحكم لا ينفي وجود النسخ؛ إذ ليس الجهل بالشيء دليلا على عدمه.

ل:

نسخ في القرآن واقع بأنواعه الثلاث:

ل بحكم شرعي أفاده نص شرعي سابق من القرآن أو من السنة، وإحلال حكم آخر محله، أفاده نص شرعي آخر لاحق من الكتاب أو السنة؛ لحكمة قصدها الشرع، مع صحة العمل بحكم النص السابق قبل ورود النص المنطق السليم والعقل حاكمان بوقوع النسخ في القرآن الكريم؛ ذلك لأن المنطق السليم يقرر جواز وقوع النسخ عقلا؛ لأنه لا يترتب على وقوعه محال، والجواز العقلي يكفيه هذا، وقد أتينا على ذكر ذلك في موا القرآن، فإن الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني تحدث عنها في كتابه "مناهل العرفان" فقال:

نسخ الواقع في القرآن أنواع ثلاثة:

- نسخ التلاوة والحكم معا.
- نسخ الحكم دون التلاوة.
- نسخ التلاوة دون الحكم.

تلاوة جميعا، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين، ويدل على وقوعه سمعا

لت:

شر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، وتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن فيما يقرأ من القرآن»

.([1])

رعا.

لم -

لى:

(يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة)

(المجادلة: 12)

، منسوخة بقوله سبحانه وتعالى:

(أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون (13))

(المجادلة)،

قية.

لى:

ين يطيقونه فدية طعام مسكين)

(البقرة: 184)،

وخ بقوله سبحانه وتعالى:

(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)

(البقرة: 185)،

رى.

كثر»([2]).

، ثبت جوازهما؛ لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز، كما هو مقرر، وبذلك يبطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع، ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل، وهم فريق من المعتزلة شذ عن ا

نعقلي الصرف لهذين النوعين، فتقول: إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التعبد بلفظها وجواز الصلاة بها وحرمتها على الجنب في قراءتها ومسها - شبيه كل الشبه بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحرمة

اع، أجاب عن شبهات المنكرين المانعين، وهو بعرضها واحدة واحدة؛ ليرفع الغشاوة عن أعين المتوهمين.

جهة الأولى ودفعها:

لحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم، فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر.

أما إذا وجد الناسخ فلا تلازم، والأمر حينئذ للشارع الحكيم، إن شاء رفع الحكم وأبقى على التلاوة، وإن شاء عكس، وإن شاء رفعهما معا، على حسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة، ونظير ذلك، أن التلازم بين منطو

جهة الثانية ودفعها:

دون التلاوة، يستلزم تعطيل الكلام الإلهي وتجريده من الفائدة، وهذا عيب لا يرضى به عاقل لأقل نوع من كلامه، فكيف يرضى به الله لكلامه؟

ا، تبقى مفيدة للإعجاز، وتبقى عبادة للناس، وتبقى تذكيرا بعناية الله ورحمته بعباده، إذ قد سن لهم في كل وقت ما يساير الحكمة والمصلحة من الأحكام، يضاف إلى ذلك أن الآية بعد نسخ حكمها لا تخلو غالبا من

جهة الثالثة ودفعها:

د نسخ الحكم، يوقع في روع المكلف بقاء هذا الحكم، وذلك تلبيس وتوريط للعبد في اعتقاد فاسد، ومحال على الله أن يشكك أو يورط عبده.

عه،

(قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين (149))

(الأنعام).

جهة الرابعة ودفعها:

حكم، فلو نسخت دونه لأشعر نسخها بارتفاع الحكم، وفي ذلك ما فيه من التلبيس على المكلف، والتوريط له في اعتقاد فاسد.

يط([3]).

خ في القرآن حكم ومقاصد:

لام هو الخضوع والاستسلام لله - سبحانه وتعالى - وتسليم النفس والأمر إليه بالسمع والطاعة في كل ما يأمر به، إذا كان كذلك، فإنه على كل مسلم أن يسلم بوقوع النسخ في القرآن ما دامت قد أثبت النصوص به

واء([4]).

رة:

(فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم)

(الروم: 30).

أو بين عشية وضحاها، كان لا بد أيضا من بعض الأحكام الانتقالية المؤقتة في الشريعة الخاتمة؛ ومن هنا كانت حكمة النسخ في الشريعة الإسلامية، فعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية نسخت الشرائع السابقة ل

جب([5]).

ستطيع الآن أن نلخص حكمة النسخ فيما يأتي:

مراعاة مصالح العباد.

تطور التشريع إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس.

ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه.

- إرادة الخير للأمة والتيسير عليها؛ لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة الثواب، وإن كان إلى أخف ففيه سهولة ويسر([6]).

عامة، وإذا كان للنسخ عامة كل هذه الحكم والمقاصد، فإن القائلين بعدم وقوع النسخ يتساءلون: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم - وهلا بقيت التلاوة للجمع بين حكم الآية وثواب تلاوتها؟

حي"([7]).

نعون أن نسخ التلاوة مع إبقاء الحكم، عبث لا يليق بالشارع الحكيم، لأنه من التصرفات التي لا تعقل لها فائدة.

شيخ عبد العظيم الزرقاني مجيبا عن هذا: ندفع هذه الشبهة بجوابين:

أحدهما: أن نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجردا من الحكمة، ولا خاليا من الفائدة، حتى يكون عبثا، بل فيه فائدة أي فائدة، وهي حصر القرآن في دائرة محدودة، تيسر على الأمة حفظه واستظهاره، وتسهل عل

له سبحانه وتعالى:

(إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون (9))

(الحجر).

وخلاصة ذلك:

ل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط؛ رجوعا بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطردا لعادته في عرض فروع الأحكام من الإقلال؛ تيسيرا

(والله يعلم وأنتم لا تعلمون (216)).

(البقرة)

النسخ ولا فائدته، فإن عدم العلم بالشيء لا يصلح حجة على العلم بعدم ذلك الشيء، وإلا فمتى كان الجهل طريقا من طرق العلم؟ ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم، أن يصدر لحكمة

(وما أوتيتم من العلم إلا قليلا (85))

(الإسراء).

ه بما لا يدركون فائدته؛ لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته، والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يعجزون عن إدراك سره، وعلى حين أن له في الواقع سرا و
كم،

(ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم (60))

(النحل)([8]).

ذه الحكم والمقاصد، وجدنا من يبتهج فرحا بتساؤل ظنه توصلا إلى مالم يتوصل إليه، وحسبه المانع للنسخ شبئا قويا يدحض الحق الأبلج " يحسبه الظمآن ماء"، فراح المدعى يقول: إذا كان الأمر كذلك في نسخ التلا

مؤال عن حكمة رفع الحكم مع بقاء التلاوة، فالجواب - كما ذكره الإمام الزركشي - من وجهين:

ن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله - سبحانه وتعالى - فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

أمر([9]).

كام([10]).

ول: إذا كنا مأمورين بالتسليم لكل تشريع حتى ولو لم نعلم الفائدة والحكمة منه، فما بالنا وقد علمنا هذه الحكم الجمة والمقاصد العظيمة؟ وهذه الحكم كلها لا ينفي وجودها قصر نظر بعض الناس عنها:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد

وينكر الفم طعم الماء من سقم

ة:

ي القرآن الكريم، والأدلة على ذلك كثيرة من القرآن والسنة، وجمهور العلماء يقولون بأنواعه الثلاث؛ وذلك لتوافر الأدلة على وقوع ثلاثة الأنواع في القرآن.

بالنصوص وقوع الأنواع الثلاث في القرآن وجب التسليم بها، إلا أن المانعين يوردون شبهات سهلة النقض، نوجزها رادين عليها فيما يأتي:

- قولهم إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم ولا يجوز انفكاك أحدهما عن الآخر - مردود بأن هذا التلازم مشروط بانتفاء المعارض وهو الناسخ، والآمر به، يفعل ما تقتضيه الحـ
- قولهم: إن نسخ الحكم دون التلاوة يستلزم تعطيل الكلام الإلهي وتجريده من الفائدة وهذا عيب ينتزه عنه الله - مردود بأن تلاوة الآية بعد نسخ حكمها تبقى مفيدة للإعجاز، وتبقى عبادة للناس، وتذكيرا بعـ
- قولهم: إن بقاء التلاوة بعد نسخ الحكم يوقع المكلف في لبس - مردود بأن هذا حادث لو لم يورد الله دليلا على النسخ، أما وقد نصب الله الدلائل، فلا عذر لجاهل، ولا محل لتوريط أو تلبيس؛ لأن الله الذي
- قولهم: إن نسخ الآية دون الحكم يوقع التلبيس على المكلف؛ لأن الآية دليل على الحكم - مردود بأن هذه اللوازم باطلة؛ لأن الله قد نصب الدليل على نسخ التلاوة وإبقاء الحكم.

يمة، كمراعاة مصالح العباد، وتطور التشريع إلى مرتبه الكمال، وابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه، وإرادة الخير للأمة والتيسير عليها، وهذه حكم ومقاصد عامة.

بعينه، فمثلا قصت حكمة الله أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام، نسخها الله تلاوة فقط؛ رجوعا بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطردا لعادته في عرض فروع الأحكام مر
، مع بقاء تلاوته، فحكمته الإثابة علىالتلاوة، وتذكير المؤمنين بنعمة الله عليهم برفعه الحرج والمشقة عنهم.

بالتسليم والامتثال لكل تشريع من الله - عز وجل - سواء أعلمنا حكمته أم لم نعلمها، فإن هذه الحكم والمقاصد التي ذكرناها في النسخ عامة وفي نوع بعينه خاصة، تقودنا إلى التسليم بوقوع النسخ في القرآن بأ

المراجع

يمة، ط1، 1417هـ / 1996م. دراسات في علوم القرآن، د. محمد بكر إسماعيل، دار المنار، القاهرة، ط1، 1991م. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1425هـ/2004م، ص[illegible]؛ كتاب
ات (3670).

2. [2]. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الحدود، باب الزنا وحده (4428)، وصححه الحاكم في مستدركه، كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (3554)، ووافقه الذهبي في التلخيص.

3. [3] ط1، 1417هـ / 1996م، ج2، ص169: 172.

4. [4] ط1، 1991م، ص332 بتصرف يسير.

5. [5] ط1، 1427هـ/ 2006م، ص195 بتصرف يسير.

6. [6] ط13، 1425هـ/2004م، ص232.

7. [7]. ج2، ص37.

8. [8] ط1، 1417هـ / 1996م، ج2، ص173.

9. [9] ص39.

10. [10] ط1، 1991م، ص289.